العراق: مشروع قرار الأمم المتحدة يعجز عن التصدي
لأزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية

أعربت منظمة العفو الدولية اليوم عن قلقها العميق لأن مشروع القرار المطروح أمام مجلس الأمن والذي يقضي بتوسيع نطاق صلاحيات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، لا يتضمن اعترافاً بأوضاع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية الخطيرة في البلاد، التي أبرزها بحق معظم المسؤولين الكبار في الأمم المتحدة، ولا يتصدى لتلك الأوضاع.

ففي يونيو/حزيران، أكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي- مون على تزايد عدد المعتقلين الناجم عن تكثيف العمليات الأمنية. كما شدد كبير المسؤولين عن الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة على أن العراق يشهد حالياً أضخم عمليات نزوح للسكان في التاريخ الحديث في منطقة الشرق الأوسط.

وقالت أيرين خان، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، إن "مشروع القرار يلوذ بالصمت المطبق حيال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تقع يومياً في العراق وحيال تعمق الأزمة الإنسانية في البلاد".

وأضافت أيرين خان تقول: "يتعين على مجلس الأمن أن يعزز النص الحالي لمشروع القرار بحيث يعرب المجلس عن قلقه العميق بشأن استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وعواقبها الإنسانية". كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عمليات القتل على أسس طائفية وغيرها من عمليات قتل المدنيين على أيدي الجماعات المسلحة والقوات الحكومية، واستمرار اعتقال آلاف العراقيين من دون تهمة أو محاكمة على أيدي القوة المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة وقوات الأمن العراقية، وانتشار أنباء التعذيب على نطاق واسع، والارتفاع الحاد في معدلات استخدام عقوبة الإعدام، وغير ذلك من الانتهاكات الفادحة".

ومضت أيرين خان تقول "إن أقل ما يمكن أن يفعله مجلس الأمن هو دعوة جميع الأطراف المعنية إلى وقف المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان ومنع وقوعها، وحماية المدنيين، بمن فيهم الأشخاص المهجرون داخلياً وغيرهم من الفئات المستضعفة، ووضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب. وإننا ندعو مجلس الأمن إلى تعزيز نطاق صلاحيات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ودعم مواردها من أجل مراقبة حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها. وينبغي إجراء مراجعة جوهرية للأحكام الغامضة وغير الكافية المتعلقة بحقوق الإنسان الواردة في مسودة القرار الحالية، بغية منح بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق صلاحيات واضحة لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في العراق وتحليلها والمساهمة في حمايتها."
وذهبت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية إلى القول: "إن مجلس الأمن يجب أن يتصدى كذلك لأزمة اللاجئين العراقيين، بما في ذلك الحاجة الملحة إلى توفير مساعدات إنسانية إلى أكثر من مليوني شخص من النازحين داخلياً."

خلفية
من المقرر أن تنتهي صلاحيات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في V أغسطس/آب OMMT، وينظر مجلس الأمن في مشروع قرار من شأنه أن يوسع نطاق صلاحيات بعثة الأمم المتحدة في العراق من أجل المساعدة على تعزيز الحوار الوطني والمصالحة الوطنية، ودعم المراجعة الدستورية، وتسهيل الحوار الإقليمي بشأن قضيتي الأمن واللاجئين.

بيد أن مشروع القرار يلوذ بالصمت المطبق حيال أوضاع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية الراهنة وحيال الحاجة إلى حماية المدنيين، ويتضمن صلاحيات مقترحة لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العودة المنظمة للاجئين والمهجرين، وليس المساعدة على حمايتهم. كما يتضمن المشروع صلاحيات مصوغة بعبارات غامضة، مستخدماً اللغة نفسها التي استخدمها قرار مجلس الأمن رقم NRQS: "تعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاحات القضائية والقانونية من أجل تعزيز حكم القانون في العراق."

وفي تقريره الأخير بشأن العراق الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي- مون إلى مجلس الأمن في يونيو/حزيران OMMT (S/2007/330)، حدد الأمين العام "بواعث القلق الملحة في العراق"، وتشمل تزايد أعداد المعتقلين والسجناء الأمنيين نتيجةً لازدياد العمليات الأمنية. ويعتقد أن جزءاً من هذه الزيادة يعود إلى نشر قوات أمريكية إضافية في منطقة بغداد كجزء من "الحملة" العسكرية في المناطق التي تعتبر قلاعاً طائفية.

ويصف جون هولمز، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، العراق الآن بأنه يمثل "إحدى الأزمات الإنسانية الأضخم والأسرع تنامياً" في العالم، والذي يشهد أكبر عمليات نزوح للسكان في التاريخ الحديث في منطقة الشرق الأوسط: حيث فرَّ واحد من كل سبعة عراقيين من منازلهم.
lmult1
وقد حذرت منظمة العفو الدولية من نشوب أزمة إنسانية جديدة تتسبب في النزوح القسري لثلاثة ملايين عراقي بصورة غير مسبوقة. فقد أرغمت الحرب الطائفية بين العراقيين الشيعة والسنة أكثر من مليوني عراقي على الفرار من البلاد، وبشكل رئيسي إلى سوريا والأردن، وبلغ عدد المهجرين داخلياً أكثر من مليوني شخص.